

إقامة الدليل والبرهان على تحريم أخذ الأجر على تلاوة القرآن

تأليف
العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز المسافع

المكتب الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله
من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل
له ، ومن يضل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعد ، فهذه رسالة قيمة تتعلق بأهم كتاب وأعظم
دستور ، الكتاب الذي أنزله الله هداية لعباده وسبيلاً
لسعادة الخلق ، فتركه أكثرهم نسياً منسياً . وجعلوه وراءهم
ظهيراً . واستغله آخرون فجعلوه مجال تكسب ومحل
استغلال حتى أصبح القرآن مقارناً للموت والقبور ، حيث
لا صيانة ولا عظة ولا اعتبار ، فتجد الناس مشغولين عن
القارئ بالحديث والاستقبال والوداع والأحاديث المملة ،
مخالفين قول الله تعالى : « وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له
 وأنصتوا لعلكم ترحمون » فكانت هذه الرسالة انتصاراً
للقرآن ، وردعاً لعبث العابثين واستغلال الضالين الجاهلين .

وقد استدلت لها بآيات القرآن الكريم وأحاديث النبي
العظيم ، وبأقوال المذاهب والعلماء المهديين ، ورد كل شبهة
تعلق بها من يعاند الكتاب والسنة .

حقوق الطبع محفوظة للمكتب الإسلامي
إصداره
زهير الشاويش

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب ١١/٣٧٧١ - هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقية : إسلامياً
دمشق : ص.ب ٨٠٠ - هاتف ١١٦٣٧ - برقية : إسلامياً

وان كثرة النقول من كتب المذاهب المختلفة تدل على اهتمام المؤلف بهذا الموضوع ، كما تدل على امانته في رد كل قول الى أهله ، جزاء الله كل خير .

والله أسأل أن ينفع بهذه الرسالة القيمة كما نفع الأمة بحياة ومؤلفات هذا الامام الجليل عليه رحمة الله وغفرانه . وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

ترجمة المصنف

هو استاذي الجليل ، العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز ابن مانع . من أشهر علماء هذا القرن في جزيرة العرب . كان مولده سنة ١٣٠٠ في عنيزة . وتلقى العلم في بلده ، ثم رحل الى بغداد ودمشق ومصر حيث تلقى العلم عن علماء تلك البلاد ، واجتمع بأهل الرأي والفضل فيها ، وكون معهم صداقات استمرت طوال حياته .

ثم عاد ، وأنشأ في البحرين وقطر نهضة علمية ما زالت بلاد الخليج وشرقي الجزيرة تعيش في آثارها . ثم تسلم ادارة المعارف في المملكة العربية السعودية ، حيث كان محل ثقة الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله -

الذي ولاه رئاسة هيئة التمييز العليا مع الاشراف على جميع المحاكم الشرعية .

وكان بدء نهضة المعارف السعودية على يديه ، فقد بقي فيها قرابة خمسة عشر عاماً ، يعمل بصبر العلماء واخلاص الاتقياء ولما أصبحت ادارة المعارف ووزارة بقي مستشاراً لها حتى عام ١٣٧٧ . وبعدها طلبه سمو الشيخ علي آل ثاني من المملكة ليكون المستشار الديني لحكومة قطر ، فندب لذلك ، وقام بأعمال جليلة ، كان من أبرزها اقتراحه على حكام البلاد ورجالاتها من أهل السعة أن يطبعوا الكتب النافعة ، فزادت الكتب التي طبعت باقتراحه على المائة مجلد ، جزاء الله والمحسنين كل خير .

كما أن حياته التعليمية والادارية وصلاته العامة لم تترك له وقتاً كافياً للتأليف ، فاقترعت على مؤلفات صغيرة الحجم ، كان يكتبها للطلاب سداً لحاجتهم . منها : « ارشاد الطلاب » ، و « اقامة الدليل والبرهان » ، و « الاجوبة الحميدة » ، و « تحديق النظر في أخبار المهدي المنتظر » ، و « القول السديد فيما يجب على العبيد » ، و « مختصر عنوان المجد في تاريخ نجد » و « الكواكب الدرية على الدرة المضيه » للعلامة السفاريني في التوحيد وكشف الغطاء عما في اعلام الورى من الخطأ ، وعدد من

الحواشي على الكتب التي كان يدرسها لطلابه ، منها : « حاشية على دليل الطالب » في الفقه الحنبلي ، و « سبل الهدى شرح شواهد قطر الندى » ، و « شرح العقيدة السفارينة لعلها » ، و « حاشية على العمدة » ، و « شرح شواهد المفتي » ، و « حاشية على رسالة الكلبوي » في آداب البحث . كما كتب مقدمات هامة لمعديد من الكتب - وكان يعد طبقات للحنابلة غير انه لم يرتبها فبقيت جزازات بين أوراقه ، وغير ذلك من الأعمال .

وكان رحمه الله واسع الامام بالمؤلفات القليلة ، دائم المطالعة والبحث ، كثير العبادة .

وقد من الله عليه بقوة الذاكرة وحفظ الحواس حتى وفاته في بيروت قبيل فجر ١٤ / ٧ / ١٣٨٥ الموافق ٧ / ١١ / ١٩٦٥ عليه رحمة الله ،

زهير الشاويش

بيروت غرة المحرم ١٣٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي فوق مخلوقاته ، الذي استوى على عرشه العظيم بذاته ، المتكلم بالقرآن الكريم ، المنزل على النبي المصطفى الرحيم ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين ، ومن اتبعهم متمسكاً بسيرتهم سالكا الصراط المستبين .

أما بعد : فقد سألتني بعض الفضلاء ، عن حكم الإجارة على تلاوة القرآن .

فأجبت بما قام عليه الدليل ، وقال به كل فاضل جليل . ثم طلب مني الزيادة على ذلك الجواب ، وبسط القول حتى لا يبقى أقل شبهة ولا ارتياب ، فأجبت إلى ما سأل ، راجياً الثواب من الله عز وجل . وهذا نص السؤال :

ما قول العلماء الأعلام ، وحملة شريعة سيد الأنام : في

حكم الإجارة على تلاوة القرآن؟.

وهل يستحق الأجير الأجرة على ذلك؟.

وهل لقراءته ثواب يهدى لأحد من المسلمين حياً كان ،

أو ميتاً؟.

وهل يصل ثواب قراءة القرآن إلى الميت مطلقاً سواء كان

بأجرة أم لا؟. أفيدونا مأجورين .

الجواب :

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

الإجارة على تلاوة القرآن باطلة ، والآخذ والمعطي آثمان ،

وهو من أكل الأموال بالباطل الذي نهى عنه سبحانه وتعالى

في محكم كتابه بقوله : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ)

البقرة: ١٨٨. يبين ذلك أن الإجارة على التلاوة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

وفي « صحيح مسلم » عن عائشة رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا

فهُوَ رَدٌّ » أي : مردود عليه

والتالي بالأجرة ليس معه على جواز فعله دليل ؛ لا من

الكتاب ، ولا من السنة ، بل عمله منافٍ للاخلاص الذي هو

شرط لصحة الأعمال وقبولها عند الله تعالى ، قال سبحانه وتعالى :

(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) البينة : ٥ وقال

تعالى : (لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) هود : ٧ ، والملك : ٤

قال الفضيل بن عياض : أخلصه وأصوبه ، فإن العمل إذا كان خالصاً

ولم يكن صواباً لم يقبل ، وكذا إذا كان صواباً ولم يكن خالصاً

لم يقبل ، فلا بد في العمل ، أن يكون خالصاً لوجه الله تعالى ،

صواباً على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ومن المعلوم أن التالي بالأجرة ، عمله ليس خالصاً لله ، لأنه

قصد به المال ، ولا صواباً ، لأن التلاوة بالأجرة بدعة منكرة .

وفي « صحيح مسلم » عن أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم ، أنه قال : « قَالَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى : أَنَا أَغْنِي

الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي

تَرَكْتُهُ وَشُرَكَاهُ » وفي رواية ابن ماجه « فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ »

وروى الامام أحمد والنسائي عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أنه قال : « من غزا في سبيل الله ولم ينو إلا عقلاً فله مانوى » .

قلت : وكذلك التالي بالأجرة له مانوى من الدنيا ، وليس له ثواب يهديه لأحد من المسلمين لاحي ولا ميت .

ونحن نذكر بعض الأحاديث الدالة على بطلان الإجارة على التلاوة ، ثم تتبعها بشيء من كلام العلماء الأعلام ، فنقول : روى الامام أحمد ، عن عبد الرحمن بن شبل ، عن النبي ﷺ أنه قال : « اقرؤوا القرآن ولا تغلّوا فيه ، ولا تجفّوا عنه ، ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به »^(١) والغلو : التشديد ومجاوزة الحد . قال ابن الأثير عند ذكره حديث « وحامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه »^(٢) إنما قال ذلك لأن من أخلاقه وآدابه التي أمر بها ، القصد في الأمور ، وخير الأمور أوساطها

(١) ورواه أبو يعلى والطبراني أيضاً . قال الهيثمي : رجال أحمد ثقات . وقال ابن حجر في « الفتح » : إسناده قوي .

(٢) رواه أبو داود في « سننه » عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ولفظه « إن من إجلال الله إكرام ذي الشيعة المسلم ، وحامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه ، وإكرام ذي السلطان المقسط » ، وهو حديث حسن .

وقوله : « ولا تجفّوا عنه » ، قال في « النهاية » أي : تعاهدوه ، ولا تبعدوا عن تلاوته .

وروى الامام أحمد أيضاً والترمذي ، عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : (اقرؤوا القرآن واسألوا الله به ، فإن من بعدكم قوماً يقرءون القرآن يسألون به الناس) .

وروى ابن ماجه عن عبادة بن الصامت قال : علّمت رجلاً القرآن فأهدى لي قوساً ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : « إن أخذتها أخذت قوساً من النار » فرددها . فإذا كان هذا في التعليم الذي تدعو إليه الضرورة الدينية ، ولا يقوم الدين غالباً إلا به ، فكيف بالتلاوة المجردة التي هي عبادة بدنية محضة ؟ !

وروى أبو داود عن جابر قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والأعجمي . فقال : « اقرؤوا فكل حسن ، وسيجيئكم أقوام يقيمونه كما يقيم القيدح يتمجلونه »

ولا يتأجلونه « - والتدح بالكسر: السهم قبل أن يُراش وينصل . قاله في « القاموس » . وقال في « النهاية » . يقال للسهم أول ما يقطع : قطع ، ثم ينحت ويبرى فيسمى : برى ، ثم يقوم فيسمى : قدحاً ، ثم يراش ويركب نصله فيسمى : سهماً . ومعنى الحديث أنهم يقيمون حروف القرآن ، ولكنهم يضعون حدوده ، ويتمجلون أجره في الدنيا ، ولا يتأجلون الثواب عند الله يوم القيامة .

وروى أبو داود أيضاً . عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال : « اقرؤوه قبل أن يقرأه قومٌ يقيمونه كما يقام السهم ، يتمجلون أجره ولا يتأجلونه » والسهم : هو الذي يُرمى به عن القوس كما في « النهاية » .

وروى البيهقي في « شعب الإيمان » عن بريدة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « من قرأ القرآن يتأكّل به الناس جاء يوم القيامة ووجهه عظمٌ ليس عليه لحم » .

والأحاديث في ذلك كثيرة ، لو ذهبنا نقلها لاحتاج ذلك إلى كتاب كبير ، وإنما المقصود تنبيه الزبده ، الخائف على

دينه ، القاصد بأعماله وجه الله تعالى .

وأما أقوال العلماء الدالة على بطلان الإجارة على التلاوة ، فأشهر من أن تذكر ، وأكثر من أن تحصر ، امتلأت منها بطون الدفاتر ، وعرفها من وفقه الله من ذوي البصائر ، وإليك قطرة من فيض بحر ، ودرّة من عقد نحر .

قال العلامة الحجاوي في « الإقناع » - من كتب الحنابلة : ويحرم ولا تصح إجارة على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية ، وهو : المسلم . ولا يقع الإجارة لفاعله ، كاللحج ، والعمرة ، والأذان ونحوها ، كقائمة ، وإمامة ، وصلاة ، وتعليم قرآن ، وفقه ، وحديث ، وكذا قاله ابن حمدان .

قلت : والتلاوة يختص فاعلها أن يكون من أهل القرية فلا تصح الإجارة عليها ، لأن الكافر يمنع من شراء المصحف ، وقراءة القرآن .

وقال الامام البركوي في كتابه « الطريقة المحمدية » في الفصل الثالث ، في أمور مبتدعة وباطلة ، أكب الناس عليها

على ظن أنها قرب مقصودة . . . إلى أن قال : ومنها الوصية من الميت باتخاذ الطعام والضيافة يوم موته أو بعده ، وباعطاء دراهم لمن يتلو القرآن لروحه ، أو يسبح أو يهلل له ، وكلها بدع منكرة باطلة ، والمأخوذ منها حرام للآخذ ، وهو عاص بالتلاوة والذكر لأجل الدنيا . انتهى ملخصاً .

وقال الامام العلامة العيني شارح « البخاري » : وينع القارىء للدنيا ، والآخذ والمعطي آثمان .

وقال تاج الشريعة في « شرح الهداية » - من كتب الحنفية - : إن القرآن بالأجرة لا يستحق الثواب ، لا للميت ، ولا للقارىء .

وقال العلامة خير الدين الرملي : المفتى به جواز الآخذ استحساناً على تعليم القرآن ، لا على القراءة المجردة ، والإجارة في ذلك باطلة ، وهي بدعة لم يفعلها أحد من الخلفاء .

وقال الامام ابو الحسن البجلي في « اختيارات شيخ الاسلام » : ابن تيمية رحمه الله : ولا يصح الاستئجار على القراءة وإهداؤها

إلى الميت ، لأنه لم يُنقل عن أحد من الأئمة الإذن في ذلك . وقد قال العلماء : إن القارىء إذا قرأ لأجل المال ، فلا ثواب له . فأي شيء يهدى إلى الميت ؟ وإنما يصل إلى الميت العمل الصالح . والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة ، وإنما تنازعوا في الاستئجار على التعليم ، ولا بأس بأخذ الأجرة على الرقية . ونص عليه الامام احمد رحمه الله .

قلت : فتأمل قول شيخ الاسلام : والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة ، مع سعة اطلاعه ، وإحاطته بأقوال العلماء ؛ يتبين لك بطلان الإجارة على التلاوة ، ومن أجاز ذلك ، فيطلب منه الدليل من الكتاب والسنة .

وأما ما رواه البخاري عن ابن عباس ، أن نقرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لدبع - أو سليم - فعرض لهم رجل من أهل الماء ، فقال : هل فيكم من راق ؟ إن في الماء رجلاً لديناً - أو سليماً - فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء ، فبرأ ، فجاء بالشاء إلى أصحابه ، فكفروا ذلك ،